الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏⵜⵡⵔⵉⵖⵜ ⵏⵜⵣⵔⴼⵜ
UNION NATIONALE DU TRAVAIL AU MAROC
untm.ma
الجامعة المغربية للفلاحة
UNTM/FMA

بـــــلاغ

المجلس الوطني للجامعة المغربية للفلاحة يحذر بشدة من مآلات الاستراتيجية الفلاحية المتبع، بالنظر إلى الوضعية الكارثية الذي وصل إليها القطاع الفلاحي، ويدعو إلى فتح الحوار مع الجامعة بعيدا عن أي حسابات سياسوية.

انعقد بحمد الله وتوفيقه المجلس الوطني للجامعة المغربية للفلاحة المنضوية تحت لواء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في دورته العادية يوم السبت 24 ذو القعدة 1445، الموافق لفاتح يونيو 2024 بالمقر المركزي للاتحاد تحت شعار: " مستمرون في النضال من أجل تحسين الوضع الاجتماعي للشغيلة الفلاحية".

وقد ترأس المجلس الوطني الأستاذ محمد الزويتن، الأمين العام للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب الذي ركز في كلمته على ما يشهده العالم من توترات وصراعات لاسيما العدوان الإسرائيلي الهمجي والوحشي على قطاع غزة والضفة الغربية أمام مرأى ومسمع المجتمع الدولي، مبرزا أن طغيان الكيان الصهيوني تجاوز كل القوانين الدولية وأصبح من الواجب على الحكومة المغربية إغلاق مكتب الاتصال للكيان الصهيوني بالمغرب والإسراع إلى وقف كل أشكال التطبيع مع هذا الكيان الغاشم.

هذا، ولم يفوت الأخ الأمين العام الفرصة للتنديد بموجة غلاء جل المنتجات الغذائية والمحروقات وغاز البوطان وما ترتب عنها من احتقان اجتماعي غير مسبوق بسبب ضرب القدرة الشرائية للمواطنين، مشيرا إلى أن الحل لا يكمن فقط في الزيادة في الأجور وإنما في التحكم أيضا في الأسعار وتسقيفها.

كما أشاد الأخ الأمين العام للاتحاد بمجهودات مناضلي ومناضلات الجامعة المغربية للفلاحة رغم التضييق عليهم، وندد بموقف وزارة الفلاحة الرافض للتعامل مع الجامعة كهيئة نقابية حائزة على التمثيلية القانونية ونالت ثقة الموظفين والمستخدمين في استحقاقات 2021، مما يطرح التساؤل عن دواعي تجاهل السيد وزير الفلاحة للدستور والقوانين المنظمة لعلاقة الإدارة بالفرقاء الاجتماعيين.

وبعد مناقشة التقريرين الأدبي والمالي، وعرض البرنامج السنوي للجامعة والمصادقة عليه، تناول المجلس مختلف القضايا التي تهم موظفي ومستخدمي وزارة الفلاحة حيث أكد أعضاء المجلس الوطني على ما يلي:

- دعمهم الكلي لمواقف المكتب الوطني للجامعة الرافض لإقصائه من الحوار القطاعي وتعبئتهم من أجل خوض كل أشكال النضال والاحتجاج لاسترداد حقوقهم العادلة والمشروعة.

- تحذيرهم من فشل السياسة الفلاحية المتبعة منذ أكثر من عقد ونصف من الزمن، والتى أدت إلى فقدان السيادة الغذائية للبلد، واستنزاف الفرشة المائية بسبب تكثيف الزراعات المستنزفة للماء.

- دعوتهم وزير الفلاحة إلى التراجع عن التطبيع الفلاحي مع الكيان الصهيوني الذي تغلغل في القطاع الفلاحي، بدءا من استغلال الضيعات الفلاحية واستنزاف الفرشة المائية، إلى الهيمنة على تسويق البذور ومعدات السقي.

- استنكارهم لاعتماد الوزارة مبدأ التكتم في تدبير عملية الهيكلة الجهوية وتغييب الفرقاء الاجتماعيين في التشاور، ودعوتهم وزير الفلاحة إلى الشروع في تعديل القوانين الأساسية الخاصة بالمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية والتي لم تعد تستجيب لطموحات مستخدميها.

- تنديدهم بهزالة ومحدودية خدمات مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة العاملين بقطاع الفلاحة والتخبط في اتخاذ قرارات متهورة مضرة بالمنخرطين دون مراعاة دخل مختلف فئاتهم وجمود هذه الخدمات بالنظر إلى ميزانية المؤسسة وحجم الانخراطات، مقارنة مع خدمات مؤسسات الأعمال الاجتماعية لقطاعات أخرى.

- دعمهم الكلي للملفات المطلبية الخاصة بفئات التقنيين والمتصرفين والمهندسين والدكاترة والمساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين، والتى تهم أساسا إخراج أنظمة أساسية محفزة تتناسب مع أدوارهم الجسام في مختلف القطاعات.

- رفضهم التام المساس بحقوق ومكتسبات الموظفين والمستخدمين بحجة إصلاح منظومة التقاعد.

- استنكارهم لموجة غلاء جل المنتجات الغذائية والمحروقات وغاز البوطان، التي أجهزت على القوة الشرائية لجميع فئات الموظفين في مقابل عدم تدخل الحكومة لتسقيف الأسعار وخاصة منها المتعلقة بالمحروقات.

- إدانتهم للمجازر المقترفة من طرف الكيان الصهيوني في حق الشعب الفلسطيني الأعزل والمتمثلة في الحصار والتجويع والإبادة الجماعية لسكان قطاع غزة، وتثمين الدور البطولي الذي تقوم به المقاومة الفلسطينية في التصدي لجرائم الكيان الصهيوني.

وختاما فإن الجامعة المغربية للفلاحة لن تتوانى عن مواصلة الدفاع على حقوق الشغيلة الفلاحية، وتدعو مناضليها ومناضلاتها وعموم الشغيلة الفلاحية إلى التعبئة واليقظة من أجل تحصين المكتسبات وتحقيق المطالب المشروعة.